

## الخروج على الحاكم الجائر والكافر

### وقتل الطائفة المنتنة

تناول الفقهاء بالبحث حكم الخروج على الحاكم العدل ، وفصلنا القول فيه فيما سبق ، وقلنا : انه يجب على الأمة كافة أن تقف معه ضد البغاة الخارجين على المنهج الاسلامي . وتناول الفقهاء - أيضا - حكم الخروج على الحاكم الجائر وصور ذلك الخروج ، كما بحثوا أيضا حكم الخروج على الحاكم إن طرأ عليه كفر بأن ارتد - عيادا بالله من ذلك - بعد أن كان مسلما ، أو تغلب على الحكم وهو كافر ، ويندرج تحت المسألة الأخيرة ما سماه ابن تيسية ، وتبعه عليه بعض الجماعات في زمننا : قتال الطائفة المنتنة . وتفصل ذلك فيما يلي مستعينين بالله عز وجل أن يهدينا الى الحق ، والحق أحق أن يتبع .

### الخروج على الحاكم الجائر

الحاكم الجائر هو حاكم مسلم ، يحكم بين الناس بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، لكنه جار في حكمه وظلم ، وانحرف وابتدع ، فحاد عن الحق واتبع هواه . ومن مجموع الأحاديث التي ذكرناها في صدر هذا الباب نستخلص ما يلي :

أولا : وجوب السمع والطاعة الأمير في غير معصية :

وهذا يوضحه حديث عبادة بن الصامت ( الحديث الرابع ) :  
وحديث جده يحيى بن حصين ( الحديث الخامس ) ، فقد جاء في حديث عبادة ( فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة ، في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا ، وأثره علينا ، والأنا ننازع الأمر أهله ، قال : « الا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان » .

وفى رواية أخرى لعبادة أيضا ذكرها ابن حجر عن ابن أبي شيبة :  
« سيكون عليكم أمراء يأمرونكم بما لا تعرفون ، ويفعلون ما تنكرون  
فليس لأولئك عليكم طاعة » (١) وفى الحديث الآخر : « لو استعمل عليكم  
عبد يفودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا » . فالطاعة واجبة للحاكم  
المسلم ما لم يأمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا طاعة لمخلوق فى معصية  
الخالق ، ويأتى التعبير عن ذلك فى حديث عبادة « الا أن تروا كفرا بواحا  
عندكم فيه من الله برهان » يقول الامام النووى : « والمراد بالكفر هنا  
المعاصى » . ومعنى الحديث : لا تنازعوا ولاة الأمور فى ولايتهم .  
ولا تعترضوا عليهم الا أن تروا منهم منكرا محققا تعلمونه من قواعد  
الاسلام ، فاذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم ، وقولوا بالحق حيثما  
كنتم » (٢) . وقال ابن حجر عقب ذكره كلام النووى : « وقال غيره :  
المراد بالاثم هنا المعصية والكفر فلا يعترض على السلطان الا اذا وقع  
فى الكفر الظاهر ، والذى يظهر حمل رواية الكفر ، على ما اذا كانت  
المنازعة فى الولاية فلا ينازعه بما يقدر فى الولاية الا اذا ارتكب الكفر ،  
وحمل رواية المعصية على ما اذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية ، فاذا لم  
يقدر فى الولاية نازعه فى المعصية بأن ينكر عليه برفق ، ويتوصل  
الى تثبيت الحق له بغير عنف ، ومحل ذلك اذا كان قادرا » (٣) .

وقد فصل ابن عابدين قضية الطاعة فى الاسلام ، فقال : « ففى  
المنكر لا سمع ولا طاعة ، ثم اذا أمر العسكر بأمر فهو على أوجه :  
ان علموا أنه نفع ييقن أطاعوه ، وان علموا خلافه كأن كان لهم قوة  
وللعدو مدد يلحقهم لا يطيعونه ، وان شكوا لزمتهم طاعته » (٤) .

(١) فتح البارى : ٨/١٣

(٢) شرح النووى على مسلم : ٥٠٧/٤

(٣) فتح البارى : ٨/١٣

(٤) حاشية ابن عابدين : ٢٦٥/٤

فهذه ثلاثة أحوال يذكرها ابن عابدين : وجوب طاعة الامام في حالين : عند تيقنهم من النفع ، وعند شكهم فيه ، وعدم طاعته في حالة تيقنهم من المضرة .

فليس في ديننا - اذن - الطاعة العمياء ولو غلط كما يقال كثيرا ، وكما يربى الجنود ، لا بد من افهامهم للمقاصد والغايات ، وانما الطاعة في المعروف كما جاء في الحديث . وهذا واضح وضوح الشمس في حديث علي بن ابي طالب - رضي الله عنه - ( الحديث السادس ) الذي ذكر فيه قصة الأنصاري الذي ولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم علي جماعة في سرية ، فأغضبوه ، فأمرهم بأن يجمعوا له حطبا ، وأن يوقدوا نارا ففعلوا ثم قال : « ألم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسمعوا لي وتطيعوا ؟ قالوا : بلى ، قال : فادخلوها ، قال : فنظر بعضهم الي بعض فقالوا : انما فررنا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم من النار ، فكانوا كذلك ، وسكن غضبه ، وطفئت النار ، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : لو دخلوها ما خرجوا منها انما الطاعة في المعروف » .

فانظر كيف استخدم هذا الأمير الأنصاري قوة الولاية التي منحها له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأمرهم بدخول النار؟! وانظر كيف تمردوا عليه وعلى أمره ، وعصوا أميرهم لأنهم من النار فكيف يدخلونها؟! وانظر كلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو دخلوها ما خرجوا منها . انما الطاعة في المعروف » !! . موافقا على عصيانهم الأمير !!

ثانيا : الصبر على جور الأئمة :

ويستفاد من الأحاديث كذلك ( من الحديث السابع الى العاشر ) :  
!صبر على جور الأئمة ، وعدم مفارقة الجماعة ، وهذا ظاهر في حديث

ابن عباس ( الحديث السابع ) « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه ، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات الامة ميتة جاهلية » وفي حديث زيد بن وهب : « انكم سترون بعدى أثره ، وأمورا تنكرونها ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا اليهم حقهم ، وسلوا الله حقكم »

قال الامام النووي : « وفيه الحث على السمع والطاعة ، وان كان المتولى ظالماً عسوفاً ، فيعطى حقه من الطاعة ، ولا يخرج عليه ولا يخلع ، بل يتضرع الى الله تعالى في كشف أذاه ، ودفع شره واصلاحه » (٥) وفي موضع آخر قال (٦) : « اسمعوا وأطيعوا وان اختص الأمراء بالدنيا ولم يوصلوكم حقكم مما عندهم . وهذه الأحاديث في الحث على السمع والطاعة في جميع الأحوال ، وسببها اجتماع كلمة المسلمين ، فان الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم . »

ويشير النووي بقوله « السمع والطاعة في جميع الأحوال » ، الى طاعة الامام في العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، أما اذا أمر بمعصية أو مضرة متيقنة كالأمر بدخول النار فلا طاعة ولا سماع .

**الثالث : وجوب نصيح ولاة الأمور الجائرين :**

من المقاصد الرئيسية للشريعة جمع كلمة المسلمين ، وعدم تفرقهم ، ولذلك أمرت بالسمع والطاعة للوالي ولو كان جائراً بشرط ألا يطاع في معصية الله ، أو في مضرة متيقنة ، وأمرت كذلك بالصبر على جوره وظلمه لئلا تفترق الأمة ، وتذهب قوتها ، ولكن الشريعة لا تقف عند هذين الأمرين بل انها تتخذ الوسائل لتغيير هذا الظلم ، ومحو هذا الجور ، وهناك وسيلتان للتغيير وازالة الجور : الأولى مجمع عليها

(٥) : (٦) شرح النووي على مسلم : ٥١٠/٤ ، ٥٠٣

من الكفاية ، بل هي واجب حتى على الأمة كلها وهي : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والثانية : وهي تغيير المنكر بالقوة ، والخروج على الحاكم بقوة السلاح ، وهذا أمر مختلف فيه . وبيان ذلك :

أن الأمر بالمعروف والنصح للحاكم الجائر أمر واجب على الأمة . فإن قام به بعض أبنائها سقط عن الآخرين ، وقد جاء في صحيح مسلم في رواية أخرى لعبادة بن الصامت ( الحديث الرابع ) « يا أيها رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر واليسر ، والمنشط والمكره ، وعلى أثرة علينا ، وعلى ألا تنازع الأمر أهله ، وعلى أن تقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم »<sup>(٧)</sup> ففي هذه الرواية زيادة : « وعلى أن تقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم » « معناه : تأمر بالمعروف ، ونهى عن المنكر في كل زمان ومكان ، الكبار والصغار ، لا ندهان فيه أحدا ، ولا نخافه هو ، ولا نلتفت إلى الأئمة ، ففيه القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وأجبع لأعلماء على أنه فرض كفاية ، فإن خاف من ذلك على نفسه أو ماله ، أو على غيره ، سقط الانتكار بيده ولسانه ، ووجب كراهته بقلبه ، هذا مذهبنا ومذهب الجاهير ، وحكى القاضي هنا عن بعضهم أنه ذهب إلى الانتكار مطلقا في هذه الحالة وغيرها »<sup>(٨)</sup> .

ومن أجل تغيير المنكر بالكلمة روى الترمذى عن أبي سعيد الخدرى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر »<sup>(٩)</sup> .

(٧) صحيح مسلم ( مع شرح النووي : ٥٠٦/٤ ) كتاب الامارة : باب وجوب طاعة الامراء في غير معصية حديث رقم ٤٣

(٨) شرح النووي على مسلم : ٥٠٨/٤

(٩) سنن الترمذى ( ٤٧١/٤ ) : كتاب الفتن : باب ما جاء أفضل

وفي الباب عن أبي امامة : وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .  
الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر حديث رقم : ٢١٧٤ قال الترمذى :  
وفي الباب عن أبي امامة ، وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

وأسلوب التغيير بالكلمة يجب أن يكون في اطار قوله تعالى :  
« ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي  
أحسن » (١٠) ، وقوله سبحانه : « فقولا له قولاً لنا لعله يتذكر  
أو يخشى » (١١) . وقد مر قريبا قول ابن حجر : إن ينكر عليه برفق ،  
ويتوصل الى تثبيت الحق بغير عنف .

#### رابعا : تغيير الجور والمنكر بالقوة :

لا خلاف بين علماء الأمة فى الأمور الثلاثة السابقة : ( السمع  
والطاعة فى غير معصية - الصبر على جور الأئمة - وجوب النصح  
للأئمة الظالمين ) . لكن الخلاف حدث فى تغيير المنكر بقوة السلاح ،  
وهو ما يطلق عليه فى الفقه : البغى أو الخروج على الحاكم ، وقد  
ذكرنا من قبل أن الخروج على الحاكم يعدل يحرم قولاً واحداً ،  
لكن ما الحكم اذا نصح الامام الجائر فلم ينتصح ؟ فهل يحل الخروج  
عليه بقوة السلاح لتغيير جوره ؟ وما الحكم اذا كان الخارجون أنفسهم  
على الامام الجائر جائرين ظالمين ؟ وما الحكم اذا كان الخارجون على  
الامام الجائر أصحاب مظلمة ، ودعاة حق ؟

يرى جمهور الأمة من الفقهاء والمحدثين وغيرهم انه لا يجوز الخروج  
على الحاكم الجائر وهذه عبارة النووي : « لا يعزى بالفسق والظلم  
وتعطيل الحقوق ، ولا يخلع . ولا يجوز الخروج عليه بذلك ، بل يجب  
رعظه وتخريفه للأحاديث الواردة فى ذلك . قال القاضى ( عياض ) : وقد  
ادعى أبو بكر بن مجاهد فى هذا الاجماع ، وقد رد عليه بعضهم هذا  
بقيام الحسن وابن الزبير ، وأهل المدينة على بنى أمية ، وقيام جماعة  
عظيمة من التابعين . والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث ،

(١٠) سورة النحر : ١٢٥

(١١) سورة طه : ٤٤

وتأول هذا القائل قوله « ألا تنازع الأمر أهله » في أئمة العدل ، وحجة الجمهور أن قيامهم على الحجاج ليس بسجرد الفسق ، بل لما غير من الشرع وظاهر من الكفر ، قال القاضي : وقيل : إن هذا الخلاف كان أولاً ثم حصل الاجماع على منع الخروج عليهم « (١٢) » .

ويستفاد من هذا النص ما يلي :

∴ أن جمهور الأمة لا يجوز الخروج على الحاكم الجائر حتى ادعى أبو بكر بن مجاهد الاجماع على ذلك .

∴ وهذا الاجماع الذى ادعاه ابن مجاهد غير صحيح نظراً وواقعاً ، فإن التاريخ ملئ بحركات الخروج على الأئمة الجائرين . كخروج الحسن وعبد الله بن الزبير ، وأهل المدينة على بنى أمية ، وخروج سيد شباب أهل الجنة الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما على يزيد بن معاوية وخروج جماعة من التابعين والصدور الأول على الحجاج بن يوسف الثقفى ، وفى عصرنا الحاضر خروج حركة الجيش المصرى التى سميت باسم الثورة على الملك فاروق سنة ١٩٥٢ م لتقضى - كما زعت - على فساد الملك وحاشيته ، وتزليل جوره وظلمه .

وقد رأينا من علماء أهل السنة من يدعو الى الخروج بالسلاح فى وجه الحاكم الجائر ، كإمام الحرمين الجوينى ، وكان ابن حزم الظاهرى .

فهذا امام الحرمين يقول : « واذا جار والى الوقت (رئيس الدولة) وظهر ظلمه وغشسه ، ولم يرعو عما زجر عن سوء صنيعه بالقول فلاهل الحل والعقد التواطؤ على خلعه ، ولو بشهر الأسلحة ونصب الحروب » (١٣)

(١٢) شرح النووي على صحيح مسلم : ٥٠٧/٤

(١٣) الارشاد لامام الحرمين الجوينى . ٢٧ تحقيق الدكتور محمد يوسف وعلى عبد المنعم وأنظر : الفصل فى الملل والنحل لابن حزم : ١٧١/٤ - ١٧٦ دار المعرفة بيروت سنة ١٣٩٥ هـ .

وعقب الامام النووي على كلام الجوينى مستغربا له فقال : « وهذا الذى ذكره من خلعه غريب ، ومع هذا فهو محمول على ما اذا لم يخف منه اثاره مفسدة أعظم » (١٤) .

وقال ابن حجر : « فان أحدث ( أى الامام ) جوراً بعد ان كان عدلا فاختلفوا فى جواز الخروج عليه ، والصحيح المنع الا ان يكفر فيجب الخروج عليه » (١٥) .

ويرى الشوكانى وهو شيعى زيدى - رأى أهل السنة غير أنه يحذر من الانتقاص من مقاومة آل بيت النبى صلى الله عليه وسلم لآئمة الجور ، وخروجهم عليهم يقول فى ذلك : « وقد استدلل القائلون بوجوب الخروج على الظلمة ومنابتهم بالسيف ، ومكافحتهم بالقتال بعمومات من الكتاب والسنة فى وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . ولا شك ولا ريب أن الأحاديث التى ذكرها المصنف ( صاحب المنتقى وذكرونا طرفا منها ) فى هذا الباب . وذكرونها أخص من تلك العمومات مطلقا ، وهى متواترة المعنى كما يعرف ذلك من له أنسة بعلم السنة ، ولكن لا ينبغى لمسلم أن يعطى على من خرج من السلف الصالح من العترة وغيرهم على آئمة الجور . فانهم فعلوا ذلك باجتهاد منهم ، وهم أتقى لله وأطوع لسنة رسول الله من جماعة من جاء بعدهم من أهل العلم .

ولقد أفرط بعض أهل العلم كالكرامية ومن وافقهم فى الجسود على أحاديث الباب حتى حكموا بأن الحسين السبط - رضى الله عنه وأرضاه - باغ على الخبير السكر الهاتك لحرم الشريعة المطهرة يزيد

---

(١٤) شرح النووي على مسلم : ٢٢٧/١ باب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر من كتاب الايمان .

(١٥) فتح البارى : ٨/١٣

ابن معاوية \* فيآله العجب من مقالات تقشعر منها الجلود ويتصدع من سماعها كل جلود» (١٦) .

### تحرير محل النزاع :

الملاحظ أن العلماء كافة قد أوجبوا النصح لأئمة الجور ، ولم يختلفوا في ذلك ، لكن الخلاف حدث في الخروج على الحاكم الجائر بقوة السلاح وذهبت الكافة من العلماء الى أنه لا يجوز الخروج عليه ولو كان جائرا ؟

وهنا نسأل : هل الخروج على الامام الظالم محرم في ذاته ؟ أم محرم لغيره ؟ انه ليس محرما لذاته بل هو محرم لغيره ، وكلام العلماء واضح وضوحا بينا في أن حرمة الخروج على الحاكم الجائر ليس لذات الخروج اذا كان المقصد منه ازالة الجور حقا ، وانما لشيء آخر . وهذا هو الامام النووي يبين بلسان العلماء هذا الشيء فيقول : « وسبب عدم ابعزائه وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن ، ورافقة الدماء ، وفساد ذات البين ، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه» (١٧) ويقول : « ولا يجب (يعنى الخروج على الحاكم المتدع) الا اذا ظنوا القدرة عليه فان تحققوا العجز لم يجب القيام ، وليهاجر المسلم عن أرضه الى غيرها ويفر بدينه» (١٨) . وفي رده على الجويني يقول : « ومع هذا فهو ( يعنى رأى الجويني القاضى بالخروج على الحاكم الجائر ) محسوس على ما اذا لم يخف منه اثاره مفسدة أعظم » .

قال ابن حجر : نقل ابن التين عن الداودي قوله : « الذى عليه العلماء فى أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب ، والا فالواجب الصبر» (١٩) .

(١٦) نيل الاوطار : ٥٤/٩

(١٧)، (١٨) شرح النووي على مسلم : ٥٠٧/٤

(١٩) فتح البارى : ٨/١٣

ومن أجل درء هذه المفسدة المتوقعة ذهب الجوينى نفسه الى أنه ليس لأحد الناس فى أطراف البلاد أن يشوروا على الحاكم لأنهم لو فعلوا ذلك لاستأصلهم الحاكم فقتلهم ، فكان ذلك سببا فى زيادة المحن ، واثارة الفتن ، وانما يجوز الخروج على الحاكم الجائر اذا وجد رجل مطاع ذو أتباع يقوم أمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر ، فيغير الوضع الكائن فى الدولة الى ما هو أصلح للأمة (٢٠) .

وبناء على ما سبق نقرر : ان حرمة الخروج على الامام الجائر ترتبطة بالقدرة على ازالة الجور أو العجز عن ذلك ، وما يترتب على الخروج من الفتن واراقة الدماء ، وهلاك الحرث والنسل ، ودمار البلاد وال عمران . فاذا كان الخارجون قادرين على ازالة الجور والظلم لامام جائر نصح فلهم ينتصح دون تلك الفتن فلا حرمة . وان كان لا بد من الفتن والقتل وخراب الأمة مع هذا الخروج فكيف يحل؟! كيف يدفع الضرر الاصغر بالضرر الأكبر ، وتندرا المفسدة الصغرى بالمفسدة العظمى؟! .

وقد رأينا العلماء حين وأجبوا النصح للحاكم الجائر لم ينظروا الى ما يترتب على ذلك ، لأن الفتنة وراء الجهاد بالكلمة ، ستكون أقل من الفتنة بالجهاد بالخروج ، فقد يقتل الحاكم الجائر من قام اليه فأمره ونهاه كما جاء فى الحديث ، فأعظم الجهاد فى سبيل الله ، كلمة حق عند سلطان جائر كما بينا من قبل ، لكن الخروج على الحاكم الجائر يحتاج الى تقدير دقيق .

وأمامنا تجربة الصومال ، فالحاكم فاسد العقيدة مع ما يحسنه من اسم اسلامى ، لكن متجهه لأن نحو الشيوعية والاشتراكية ، هذا الحاكم قتل عشرة من العلماء حين وقفوا ضد تحريفه للقرآن

(٢٠) انظر : غياث الأمم فى التياث الظلم : ٨٨ - ٨٩ تحقيق الدكتور مصطفى حلمى والدكتور فؤاد عبد المنعم .

اذ سوى بين الذكر والأُنثى فى الميراث . فضلا عن أنه لم يعمل بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخرجت عليه جهات بقوة السلاح تصل الى أربع عشرة ، فبأذا صنعت هذه الجهات أمام هذا الحاكم الجائر الظالم ؟ انها جلبت العار والشنار الذى يكفل جين الصومالين ، بل والمسلمين أيضا ، اذ لم يفعلوا شيئا أمام الظالم الجائر من قبل ، ولا مع الجهات المتناحرة على الكرسي من بعد ، انه العار الذى أزهدق أرواح أكثر من ثلث مليون صومالى جوعا وعطشا وغرقا وقتلا حتى أضحت صور عظام الأطفال الجائعين والنساء وبعض الرجال ، فضيحة للمسلمين عالمية (٢١) !! انه العار الذى أتى بالرجل الأبيض الذى يضع مرة أخرى حذاءه - حقيقة لا مجازا - على رقاب الصومالين لا بل على رقاب آخرين من المسلمين والود واتبعوه !!

فأى خروج هذا الذى يجب هلاك البشر - أشجع هلاك وأشنع - ، ويجب خراب الأمة ودمار بنيتها الأساسية ؟! بل ويجب لها العم سام ؟! أعى الله أبصار الظالمين جبعا .

لقد ذهب طاغية عظيم ، وجاء ألف طاغية عظيم بعده ، فهل يحل مثل هذا الخروج ؟! هل نزيل لصا كبيرا - لص شعوب - ليحل محله ألف لص كبير ؟! أى خروج هذا ؟!

أليس فى هذا كله دليل كاف للرد على من أوجب من الدعاة المعاصرين فى زمننا الخروج على الحاكم الفاسق ولو أدى عزله الى فتنة ، معللين ذلك بقولهم : « لأن هذا الذى سيؤدى اليه العزل

---

(٢١) كفضيحة قتل المسلمين جماعات جمات ، مجاهدين ومدنيين فى البوسنة والهرسك ، والاعتصاب الجماعى للمسلمات وزرع اجنة الكلاب فى أرحامهن وحسبنا الله ونعم الوكيل فى كل شيطان أخرس من الانس - حكومات وأفرادا - قادر على أن يفعل شيئا ولم يفعله !!

ليس في حقيقته فتنة ، وإنما حركة اصلاح ، واعلاء لكلمة الحق ،  
وتسكين للاسلام ، وقطع لدابر الفساق ، وما الفتنة الا في اتيان  
الخطيئة ما يوجب العزل والسكوت عليه . . . » (٢٢) .

فهل أدى الخروج على حاكم الصومال الفاسق الجائر الى حركة  
اصلاح ؟ واعلاء لكلمة الحق ، وتسكين للاسلام ، وقطع لدابر الفساق !!؟  
أليس من الأجدي أن نعود الى القاعدة الشرعية التي أخذ بها جماهير  
العلماء من أنه لا يزول المنكر بما هو أنكر ، ولا المفسدة الصغرى  
بالمفسدة الكبرى !؟

يقول شيخنا أبو زهرة عن أثر خروج سيد شباب أهل الجنة :  
« ان الفتن التي صحبت مقتل الحسين ومن بعده كان ضررها أشد من  
بقاء الحال قائما على عهد يزيد » (٢٣) وذكر في موضع آخر أن الفتن  
الناشئة عن الخروج بالقوة قد تؤدي الى مفسد « أكثر مما تؤدي  
اليه ولاية غير عادلة . . . وإن فوضى ساعة يرتكب فيها من المظالم  
ما لا يرتكب في استبداد سنين » (٢٤) .

« ان الفتن ظلم وظلمات ، وهي تتكشف في كثير من الأحوال .  
عن حاكم لا يقل عن الأول سوءا وفسادا » (٢٥) .

وهذا هو ابن تيمية يقول : « ولا يزال المنكر بما هو أنكر منه »  
بحيث يخرج عليهم بالسلاح ، وتقام الفتن ، كما هو معروف من أصول  
أهل السنة والجماعة ، كما دلت عليه النصوص النبوية ، لما في ذلك

---

(٢٢) هداية الحائر في حكم من بدل شرائع الدين : ١٢٨ عبد الله  
أبو ايشار طبعة دار حراء مكة المكرمة نشر مكتبة الحرمين بالرياض الطبعة  
الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

(٢٣) ، (٢٤) ، (٢٥) الجريمة : ١٦٦ ، ١٦١ ، ١٦٧ على الترتيب  
السابق .

من الفساد الذي يربى على فساد ما يكون من ظلمهم ، بل يطاع الله  
فيهم وفي غيرهم ، ويفعل ما أمر به ، ويترك ما نهى عنه» (٢٦) .

فالتعبير بالرأى عن طريق التزبية ، والدعوة والتعليم ، والنصح  
والارشاد ، والعظة أجدى وأنفع ، بل أوجب في صورة كصورة  
الصومال .

لكن الوضع يختلف عن تجربة أفغانستان فالرأى والنصح لا أثر  
له مع قوم ارتسوا في أحضان الكافرين ، فالحكومة موالية تماما  
للسيوعية ، ويخرج المجاهدون عنها بقوة السلاح ، ويعينهم المسلمون  
وينصرهم الله نصرًا عزيزًا مؤثرًا ، فهي النموذج الرائد للخروج على  
الظالمين في واقعنا الاسلامي المعاصر .

نستخلص مما سبق الأمور التالية :

**الاول :** أن الخروج يحرم كلية إذا ترتب عليه فتن كقطع الليل  
المظلم ، إذ لا تدرأ المفسدة الصغرى بالمفسدة الكبرى ولا يزال المنكر  
بما هو أنكر منه كما يقول ابن تيمية ، وكما ذكرنا في مثال الصومال .

**الثاني :** أنه يجوز الخروج على الحاكم الجائر إذا تيقنا أو غلب  
على الظن عدم ترتب تلك الفتن المشار إليها ، وكانت المفسدة في  
الخروج أدنى من المفسدة في عدمه كما في تجربة الجيش ضد الملك  
فاروق سنة ١٩٥٢ ، والجهاد الأفغاني ضد الحكومة الظالمة الموالية  
لأعدى أعداء الله في الأرض ، مع التباين العظيم في التجربتين .

**الثالث :** التغيير للظلم والجور بالرأى والتربية والتعليم يكون أجدى  
وأوجب إذا ترتب على التغيير بالخروج فتن ومفاسد أعظم مما يرواد  
إزالتها .

لكن ما واجب المسلمين اذا وجدوا جماعة ظالمين قد خرجوا على امام ظالم ؟ وما الحكم اذا انعكس الأمر بأن خرج جماعة أصحاب حق ومظلمة على امام جائر ؟ لقد سبق أن بينا وجوب وقوف الأمة كلها مع الامام العادل اذا خرج عليه بغاة ظالمون . لكن الأمر يختلف عند العلماء في الصورتين السابقتين .

هذا ابن حجر ينقل عن الامام على رضى الله عنه الحكم فى ذلك فيقول : « قد أخرج الطبرى بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بنى النضر عن على وذكر الخوارج فقال : ان خالفوا اماما عدلا فقاتلوهم ، وان خالفوا اماما جائرا فلا تقاتلوهم فان لهم مقالا . قلت ( أى ابن حجر ) : وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسين بن على ، ثم لأهل المدينة فى الحرة ، ثم لعبد الله بن الزبير ، ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج فى قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم » (٢٧) وقال قبل ذلك : « وأما من خرج عن طاعة امام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ، ولا يحل قتاله ، وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته » .

وهذا أبو بكر بن العربى يقول : « قال علماؤنا فى رواية سخيون : إنما يقاتل مع الامام العدل سواء كان الأول ، أو الخارج عليه ، فان لم يكونا عدلين فأمسك عنهما الا أن تراد بنفسك ، أو مالك ، أو ظلم المسلمين فادفع ذلك » .

« لا تقاتل الا مع امام عادل يقدمه أهل الحق لأنفسهم » « وقد روى ابن القاسم عن مالك : اذا خرج على الامام العدل خارج وجب الدفع عنه مثل عمر بن عبد العزيز ، فأما غيره ( أى الامام الجائر ) فدعه ينتقم لله من ظالم بمثله ثم ينتقم من كليهما قال الله تعالى : « فاذا جاء وعد

(٢٧) فتح البارى : ٢٠١/١٢

أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولى بأس شديد فحاسوا خلال  
الديار وكان وعدا مفعولا» (٢٨) « (٢٩) .

وقد صرح الحصكفي في الدر المختار أن الخارجين عن الامام اذا  
خرجوا « بحق فليسوا بغاة » (٣٠) .

ويشرح ابن عابدين هذا القول شرحا وافيا فيقول : « ان المسلمين  
اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به ( أى لعدله وانصافه ) فخرج  
عليه طائفة من المؤمنين ، فان فعلوا ذلك لظلم ظلتهم به فهم ليسوا  
بن أهل البغي ، وعليه أن يترك الظلم وينصفهم ، ولا ينبغي للناس أن  
يعينوا الامام عليهم لأن فيه اعانة على الظلم ، ولا يعينوا تلك الطائفة  
على الامام أيضا لأن فيه اعانة على خروجهم على الامام ، وان لم يكن  
ذلك لظلم ظلمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق معنا فهم  
أهل البغي ، فعلى كل من يقوى على القتال أن ينصروا امام المسلمين  
على هؤلاء الخارجين لأنهم ملعونون على لسان صاحب الشرع قال عليه  
الصلاة والسلام : « الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها » فان كانوا تكلموا  
بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج بعد ، فليس للامام أن يتعرض  
لهم ، لأن العزم على الجناية لم يوجد بعد » (٣١) .

ومن أقوال هؤلاء الأعلام نستخلص ما يلي :

اولا : وجوب القتال مع الامام العدل سواء كان الأول أو الخارج  
عليه .

ثانيا : حرمة قتال الخارجين ان كانوا أصحاب حق ، وعدم اعانة

(٢٨) سورة الاسراء : ٥

(٢٩) أحكام القرآن : ١٧٢١/٤

(٣٠) الدر المختار سنن حاشية ابن عابدين : ٢٦١/٤

(٣١) حاشية ابن عابدين : ٢٦١/٤

الإمام الجائر ، سواء كان الخارجون طائفة كما هو واضح من النصوص .  
أو فرداً أراد الحاكم الجائر ماله أو نفسه أو عرضه ظلماً كما نص على  
ذلك ابن حجر : « فلا ينبغي للناس أن يعينوا الإمام عليهم لأن فيه اعانة  
على الظلم » . كما ذكر ابن عابدين ، لكن هل يعين الناس أصحاب الحق  
على الإمام ؟ كلام ابن العربي يدل على وجوب هذه الاعانة ، وكلام  
ابن عابدين يمنع ذلك ، وأرى أن الاعانة وعدمها تتوقف على مقدار  
ما يترتب على ذلك من المفاسد ، أو المصالح ، فإن كانت الاعانة  
تزيل الظلم والجور بلا فتن ولا مفساد وجبت ، والا فلا تجب .

**ثالثاً :** أن العزم على الخروج لا يشكل جريمة فعل ، « وليس للإمام  
أن يتعرض لهم » لأن العزم لم يتحول الى فعل ، فهي جريمة رأى على  
ما فصلناه من قبل .

\* \* \*